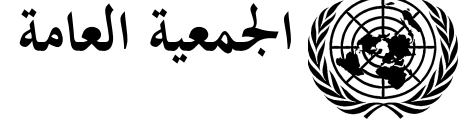


Distr.: General
10 May 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣٥ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة.
٣	ثانيا - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.
٤	البرنامج ٣ - نزع السلاح.
٥	البرنامج ٦ - الشؤون القانونية.
٧	البرنامج ٧ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
١٨	البرنامج ٨ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

* A/70/50.

** يصدر هذا التقرير وفقاً لأحكام القرارات ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٩/٦٤ المتعلقين بدور لجنة البرنامج والتنسيق في عملية التخطيط والميزنة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230516 230516 16-07589 (A)



٢٠	البرنامج ٩ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٢٢	البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية
٢٥	البرنامج ١١ - البيئة
٢٦	البرنامج ١٢ - المستوطنات البشرية
٢٨	البرنامج ١٣ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
٣١	البرنامج ١٤ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٣٢	البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٤٩	البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
٦٠	البرنامج ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
٦٥	البرنامج ٢٠ - حقوق الإنسان
٦٨	البرنامج ٢٢ - اللاجئون الفلسطينيون

أولا - لمحة عامة

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١٧/٦٩ و ٨/٧٠، الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6/Rev.1)؛ انظر أيضا تقرير لجنة البرنامج والتنسيق A/70/16، والتغييرات الموحدة المدخلة سابقاً على الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/70/80). وتجر الإشارة إلى أن الجمعية طلبت، في قرارها ٢٦٩/٥٨، إلى لجنة البرنامج والتنسيق أن تقوم، لدى أدائها لدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، باستعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة اللاحقة لتاريخ اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلاً عن أي اختلافات تنشأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٢ - وفقاً للقاعدة ١٠٤-٨ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6)، واستناداً إلى الولايات الجديدة و/أو المنقحة، يُقترح إدخال تنقيحات على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار البرنامج ٣، نزع السلاح؛ والبرنامج ٦، الشؤون القانونية؛ والبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والبرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والبرنامج ١٠، التجارة والتنمية؛ والبرنامج ١١، البيئة؛ والبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية؛ والبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية؛ والبرنامج ١٤، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ والبرنامج ٢٠، حقوق الإنسان؛ والبرنامج ٢٢، اللاجئين الفلسطينيين.

٣ - وتتصل التغييرات في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ المتعلقة بالبرامج المذكورة آنفاً بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٦٩، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥ بشأن إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ وقرار الجمعية العامة ١٩٩/٧٠ بشأن صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات.

٤ - وأعدت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة الموحدة لكي تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وترد، لكل برنامج من البرامج المتأثرة، معلومات استهلاكية تتضمن إحالات إلى الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي تنتج عنها التعديلات البرنامجية. ويُقدّم النص المنقح المقترح تحت عناوين فرعية تشير إلى أرقام الفقرات التي أُدخلت عليها تغييرات، من الوثيقة A/69/Rev.1.

البرنامج ٣ نزع السلاح

٥ - تراعي التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ٣، نزع السلاح، على الفقرة ٣-٢ من التوجه العام، وعلى الفقرة ٣-١٠ (أ) من استراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٣، الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح).

التوجه العام

الفقرة ٣-٢ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٦ - يستمد هذا البرنامج ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بميدان نزع السلاح، بما في ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرّسة لنزع السلاح (القرار دأ-٢/١٠). كما يسترشد البرنامج بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما زالت أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، تشكل الشاغل الرئيسي للمنظمة بسبب ما تنطوي عليه من قوة تدميرية وما تمثله من تهديد مدمر للبشرية. وتحظى الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية والذخائر العنقودية باهتمام متزايد من المجتمع الدولي.

البرنامج الفرعي ٣ الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لترع السلاح)

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ٣-١٠ (أ) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٧ - يتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي فرع الأسلحة التقليدية. وسيجري تنفيذ هدف البرنامج الفرعي عن طريق:

(أ) تشجيع ودعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، بما يشمل الهدف ذا الصلة من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

الولاية التشريعية

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ٦ الشؤون القانونية

٨ - تراعي التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قرار الجمعية العامة ١/٧٠ و ٢٣٥/٧٠. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات، في إطار البرنامج ٦، الشؤون القانونية، على مؤشر الإنجاز ب'٢' وعلى الفقرة ٦-١٩ من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٤، قانون البحار وشؤون المحيطات.

البرنامج الفرعي ٤ قانون البحار وشؤون المحيطات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية	١' زيادة عدد الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالاشتراك مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى، بما في ذلك من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
	٢' زيادة عدد الأنشطة التعاونية التي تدعمها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار فيما بين الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى المساهمة في التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، مثل العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية وحفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام؛ والتنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، وتنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحيطات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الاستراتيجية

الفقرة ٦-١٩ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٩ - ستواصل الشعبة تقديم المساعدة إلى لجنة حدود الجرف القاري عند نظرها في الطلبات، وإسداء المشورة إلى الدول، ولا سيما إلى الدول النامية، بشأن إعداد تلك الطلبات والإجراءات أمام اللجنة. وستواصل الشعبة أيضا تقديم الدعم المعزّز للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها تتولى أعمال أمانة العملية. وإضافة إلى ذلك، ستواصل الشعبة المشاركة في أنشطة ترمي إلى تعزيز استخدام المحيطات والبحار في الأغراض السلمية والتنمية المستدامة، بما في ذلك حفظ الموارد البحرية الحية والتنوع البيولوجي البحري واستغلالهما

على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ وتنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحيطات الواردة في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٣٠.

الولاية التشريعية

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٣٥/٧٠ المحيطات وقانون البحار

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٠ - تراعي التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قرار الجمعية العامة ١/٧٠ و ١٩٩/٧٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥.

١١ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١/٧٠، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على التوجه العام (الفقرات ٧-٢ و ٧-٣ و ٧-٥)؛ وعلى الهدف والفقرة الفرعية ٧-٧ (أ) و (ج) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ١، دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وعلى الفقرة الفرعية ٧-٨ (أ) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٢، السياسات والتنمية الاجتماعية؛ والهدف والإنجازات المتوقعة والفقرات الفرعية ٧-٩ (أ) و (ب) و (هـ) و (و) المتعلقة من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٣، التنمية المستدامة؛ وعلى الهدف والإنجازات المتوقعين (أ) و (ج) وما يتصل بهما من مؤشرات الإنجاز، والفقرة الفرعية ٧-١٠ (أ) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٤، الإحصاءات؛ وعلى الإنجاز المتوقع (ج) ومؤشر الإنجاز المتصل به في إطار البرنامج الفرعي ٦، السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي؛ وعلى الهدف والإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (د) وما يتصل بهما من مؤشرات الإنجاز والفقرتين الفرعيتين ٧-١٥ (أ) و (د) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٩، تمويل التنمية.

١٢ - وتمشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ وقرار الجمعية العامة ١٩٩/٧٠، يُقترح إدخال تنقيحات على الهدف والإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (هـ) وما يتصل بها من مؤشرات الإنجاز وعلى الفقرات الفرعية ٧-١٤ (أ) و (ب) و (و) و (ط) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٨، الإدارة المستدامة للغابات.

التوجه العام

الفقرتان ٢-٧ و ٣-٧ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٣ - يكفل هذا البرنامج الذي تضطلع بمسؤوليته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توفير التكامل والتآزر بين برامج الفرعية التسعة. وتمثل اتجاهاته البرنامجية الرئيسية في ما يلي: (أ) توفير الدعم الفني للهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتي تعالج المسائل الإنمائية، وهي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، وهيئات الخبراء؛ (ب) رصد وتحليل الاتجاهات والتوقعات الإنمائية ومسائل السياسات الإنمائية على الصعيد العالمي؛ (ج) تقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وذلك بوسائل تشمل تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

١٤ - وقد جعل هذا البرنامج من المسائل الإنمائية محور المداولات العالمية وساعد الدول الأعضاء على تكوين رؤية مشتركة للتنمية تتجلى في الوثائق الختامية المنبثقة من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وسيواصل البرنامج دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وعملية متابعتها، فضلا عن متابعة وتنفيذ نتائج خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية.

الفقرة ٧-٥ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٥ - يقتضي الاضطلاع بتلك المهام تعزيز القدرة على التحليل والرصد من أجل تحديد ومعالجة المسائل المستجدة والتحديات الشاملة المتعلقة بالسياسات، ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وآليات المساءلة والرصد على الصعيد الحكومي الدولي، على حد سواء. والتكامل الاستراتيجي أساسي أيضا لتعزيز الاتساق والتنسيق في عملية التنفيذ في سياق النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز الروابط الأفقية بين جميع البرامج الفرعية بحيث يسهل تقديم مزيد من الدعم الفعال والمرن إلى الدول الأعضاء في سعيها إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع كيانات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي يُقدّم لها البرنامج الدعم الاستراتيجي ويكفل ترسيخ صلاحها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان التنفيذية الأخرى والعديد من الشركاء الآخرين.

البرنامج الفرعي ١ دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هدف المنظمة: النهوض بدور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التنسيق والاتساق في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة

الاستراتيجية

الفقرتان الفرعيتان ٧-٧ (أ) و (ج) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٦ - يضطلع مكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وستشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق التقدم صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحسين التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، من خلال تعزيز وضع السياسات واتساقها وتنسيقها عبر عمليات الاستعراض الوطنية التي يجريها للتجارب القطرية، مع إيلاء المراعاة الواجبة لتعزيز المساواة بين الجنسين؛

(ج) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جهود تحقيق تكامل متوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الجزء من دوراته المتعلق بالتكامل والجزء الرفيع المستوى؛

البرنامج الفرعي ٢ السياسات والتنمية الاجتماعية

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ٧-٨ (أ) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٧ - تضطلع شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وستشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) تعزيز التوعية بجهود المتابعة المتكاملة للخطط والالتزامات والولايات والتوصيات التالية وتقديم الدعم لها وتنفيذها: '١' خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ و '٢' والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات العادية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

للجمعية العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ و '٣' الالتزامات الواردة في بعض الوثائق مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومتابعة السنة الدولية للتعاونيات، ٢٠١٢؛ و '٤' ولايات وتوصيات منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وخطط العمل الدولية الرئيسية؛ و '٥' الولايات الواردة في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ و '٦' خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ و '٧' متابعة نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٤، والذي يعرف باسم المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية؛

البرنامج الفرعي ٣ التنمية المستدامة

هدف المنظمة: التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والتزاماتها وفقاً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شاملة أهداف التنمية المستدامة، وكذلك نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، و جدول أعمال القرن ٢١

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة النسبة المئوية للدول الأعضاء التي تعرب عن رضاها عن الدعم والخدمات المقدمة إلى العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بتحقيق توافق الآراء، والشراكات والالتزامات الطوعية، وتحليل السياسات، ومشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ذات المصلحة	(أ) قيام الدول الأعضاء باستعراض فعال وتوصلها إلى اتفاق بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة والإجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها للمضي قدماً في تنفيذ النتائج المتفق عليها بشأن التنمية المستدامة وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ولاسيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، و جدول أعمال القرن ٢١

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة سهولة الوصول إلى المعلومات، وفهم ومعرفة الخيارات السياسية، والتدابير العملية والإجراءات الملموسة اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من أجل اعتماد وتنفيذ نهج التنمية المستدامة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي	١' زيادة عدد مدخلات الدول الأعضاء في قواعد البيانات المتعلقة بالشراقات والالتزامات الطوعية وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة
(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأطر والبرامج دعماً للتنمية المستدامة، بما في ذلك متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٢' زيادة عدد الزيارات إلى الموقع الشبكي لمنبر معارف التنمية المستدامة ومنتديات التواصل الاجتماعي المتصلة به وزيادة عدد عمليات التزيرل منها للحصول على المعلومات والوثائق والمنشورات
	١' زيادة عدد البلدان التي تساعد الشعة عن طريق البرنامج الفرعي، والتي تطلق مبادرات سياسية وترسي شراكات وبرامج وخطط عمل تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
	٢' زيادة عدد الموظفين الوطنيين، المصنفين حسب نوع الجنس، الذين يكتسبون معارف ومهارات معززة لتقديم دعم فعال إلى أنشطة تنفيذ برامج التنمية المستدامة وخطط عملها

الاستراتيجية

الفقرات الفرعية ٧-٩ (أ) و (ب) و (هـ) و (و) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٨ - تضطلع شعبة التنمية المستدامة بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وستشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) تعزيز ودعم التنفيذ الفعال والمتسق والمنسق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والنتائج المنبثقة من اتفاقات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة عموماً والتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، مع التركيز على زيادة التكامل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة عن طريق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

- (ب) توفير الدعم الفني والفعال، بما في ذلك وضع السياسات وتحليلها، للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ولعملية متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بسبل منها إعداد تقارير دورية عن التنمية المستدامة؛
- (هـ) إشراك المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ذات المصلحة في أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (و) تحليل الاتجاهات السائدة والسياسات العامة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق منها بسبل التنفيذ، وإيرادها في نهاية المطاف في تقارير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي كما ينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

البرنامج الفرعي ٤ الإحصاءات

هدف المنظمة: النهوض بنظم الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لكي يتسنى إنتاج إحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية تتسم بالجودة العالية وسهولة الوصول إليها وقابليتها للمقارنة، ليستخدمها مقررو السياسات وغيرهم من المستعملين على الصعيدين الوطني والدولي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد المشاركين من البلدان والمنظمات الدولية الذين يحضرون دورات اللجنة الإحصائية واجتماعات لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والمنتديات الرفيعة المستوى، وحلقات العمل، واجتماعات أفرقة الخبراء، والحلقات الدراسية	(أ) تعزيز نظم الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي من خلال زيادة المشاركة النشطة للبلدان وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية، بما في ذلك إحراز تقدم في مواءمة مؤشرات أهداف التنمية وتبسيطها؛
٢' زيادة عدد الأنشطة التعاونية المضطلع بها بالاشتراك مع المنظمات الدولية بشأن ترشيح مؤشرات أهداف التنمية ومواءمتها	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها، وذلك لإنتاج بيانات عالية النوعية تشمل بيانات مفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية لكي يطلع عليها مقرر السياسة العامة والجمهور عموماً؛	١' زيادة عدد موظفي الإحصاء الوطنيين الذين يستخدمون بفعالية المعارف والمهارات المكتسبة خلال أنشطة التدريب وتنمية القدرات المقدمة في إطار البرنامج الفرعي ٢' زيادة عدد البلدان التي تتلقى مبادئ توجيهية وتحصل على الدعم في مجال تنمية القدرات من أجل وضع وتنفيذ نظم إحصائية وجغرافية مكانية وطنية مستدامة

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ٧-١٠ (أ) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٩ - تضطلع شعبة الإحصاءات بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وستشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) توسيع نطاق الدور المعياري للبرنامج الفرعي في وضع المعايير الإحصائية وتحسينها، وجمع البيانات الإحصائية ونشرها من قبل الدول الأعضاء، وتنسيق الأنشطة الدولية المتعلقة بالإحصاءات، لا سيما تلك التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة والمسائل السياسية الجديدة والناشئة؛

البرنامج الفرعي ٦ السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات البيئية والاجتماعية، شاملة الأبعاد الجنسانية، في استراتيجيات	زيادة عدد البلدان النامية التي وضعت مقترحات وخطط عمل بشأن إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية في استراتيجيات التنمية الوطنية في سياق التنمية المستدامة وخطة التنمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إيلاء الاعتبار الكافي لتعزيز المساواة بين الجنسين	التنمية الوطنية، وعلى جعل استقرار الاقتصاد الكلي متوافقاً مع الأهداف الطويلة الأجل المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك مع المبادئ والأهداف الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حال تحديد تلك المبادئ والأهداف والاتفاق عليها

البرنامج الفرعي ٨ الإدارة المستدامة للغابات

هدف المنظمة: تعزيز الالتزام السياسي الطويل الأجل بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، وذلك على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، والعمل على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات وعلى تعزيز التنفيذ الفعال لصك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد التوصيات والدراسات التحليلية والتقارير التي تتناول تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ المتعلق بالترتيب الدولي بشأن الغابات لما بعد عام ٢٠١٥، ومساهمة الغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يجري إعدادها بدعم من أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	(أ) تقديم دعم فعال لمتابعة وتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ المتعلق بالترتيب الدولي بشأن الغابات لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة دور الغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
زيادة عدد التقارير التي تقدمها البلدان، شاملة معلومات عن المنظورات الجنسانية، إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وأهداف وغايات التنمية المستدامة للغابات	(ب) تعزيز أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات والتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف العالمية بشأن الغابات، وأهداف وغايات التنمية المستدامة للغابات، وبتعميم مراعاة منظور جنساني

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(هـ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي استفادت من أنشطة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي تهدف إلى التشجيع على تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك تنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات	(هـ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على النهوض بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وتنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات، وبخاصة تحقيق الأهداف العالمية، وتيسير الحصول على التمويل من أجل الغابات

الاستراتيجية

الفقرات الفرعية ٧-١٤ (أ)، (ب)، (و) و (ط) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢٠ - تضطلع أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وستشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارجها، بما في ذلك الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات لصك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات، فضلاً عن أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالغابات، وتحقيقاً لهذه الغاية، تعزيز التعاون من خلال إطلاق المبادرات القطرية والإقليمية وكذلك دعم التفاعل بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والمنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بمشاركة من المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ذات المصلحة؛

(ب) التشجيع على زيادة الوعي على جميع المستويات بدور الغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأهداف الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥؛

(و) تقديم الدعم الفني بواسطة الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات ومراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ولأقل البلدان نمواً، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الضعيف، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف التي يكون مستوى إزالة الغابات فيها منخفضاً، والدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على التمويل من أجل الغابات؛

(ط) مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على النهوض بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك تنفيذ صك الأمم المتحدة بشأن الغابات، وخاصة من أجل تحقيق أهدافه العالمية؛

البرنامج الفرعي ٩ تمويل التنمية

هدف المنظمة: تشجيع ودعم المتابعة المستمرة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، كما وردت في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الصادر في عام ٢٠٠٨ وخطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥، وإيجاد وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة في عدد مساهمات جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة في التقييم التحليلي السنوي لتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا والنتائج الأخرى ذات الصلة بالموضوع، بما فيها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأيضا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	(أ) فعالية الجهود التي تبذلها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل رصد ومتابعة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا والنتائج الأخرى ذات الصلة بالموضوع، بما فيها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
زيادة في عدد المناسبات التي تنظمها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن تمويل التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية والتجارية الدولية والإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بمن فيهم الخبراء المتخصصون في مسائل المساواة بين الجنسين	(ج) التوسع في إشراك الحكومات وزيادة التعاون في ما بين جميع الجهات المؤسسية وغير المؤسسية صاحبة المصلحة التي تشارك في عملية تمويل التنمية من أجل كفالة المتابعة الملائمة لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمرات مونتيري والدوحة وأديس أبابا لتمويل التنمية وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمسائل المساواة بين الجنسين
زيادة في عدد عمليات تحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن زيادة في عدد المبادئ التوجيهية والكتيبات والمواد التدريبية المتعلقة بتمويل التنمية التي تُستخدم كأدوات لتعزيز قدرة السلطات المختصة في البلدان النامية	(د) تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك تنمية القدرات في البلدان النامية، لأغراض تعبئة الموارد المحلية والدولية ضمن الإطار المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الاستراتيجية

الفقرات الفرعية ٧-١٥ من (أ) إلى (د) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢١ - يضطلع مكتب تمويل التنمية بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وستشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) العمل كجهة تنسيق في الأمانة العامة للأمم المتحدة لأنشطة المتابعة العامة للتنفيذ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لنتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية المعقودة في أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٥، والقيام في هذا السياق بتكثيف التعاون والتفاعل مع جميع الجهات المعنية ذات المصلحة؛

(ب) تعزيز الاتساق السياسي داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بتمويل التنمية، لأغراض التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) قيام الأمانة بتوفير الدعم الفني للعملية الحكومية الدولية المكلفة بمتابعة مؤتمرات مونتيري والدوحة وأديس أبابا التي عُقدت بشأن تمويل التنمية، وكذلك الجوانب المتعلقة بتمويل التنمية من نتائج المؤتمرات ذات الصلة بالموضوع، بما فيها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(د) القيام، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص ومنهم خبراء متخصصون في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بتنظيم أنشطة تشارك فيها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بهدف تحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وخطة عمل أديس أبابا، وكذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٩٩/٧٠ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٠١٥/٣٣ الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥

البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٢ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يقترح إدخال تنقيحات، في إطار البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على الفقرة ٨-٣ و الفقرة الفرعية ٨-٥ (ب) من التوجه العام؛ وعلى الهدف والفقرة الفرعية ٨-٦ (ب) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ١، أقل البلدان نمواً؛ وعلى الهدف والفقرة الفرعية ٨-٧ (أ) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٢، البلدان النامية غير الساحلية؛ وعلى الفقرة الفرعية ٨-٨ (د) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٣، الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التوجه العام

الفقرة ٨-٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢٣ - سيسهم البرنامج أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية. وسيحشد البرنامج الدعم الدولي للمجموعات الثلاث التي يستهدفها في مجالات بناء القدرات وزيادة الموارد التقنية والمالية من أجل تعزيز النمو المطرد والتنمية المستدامة. ويشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة بُعداً مهماً من أبعاد تنفيذ برامج العمل الثلاثة.

الفقرة الفرعية ٨-٥ (ب) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢٤ - سيستخدم مكتب الممثل السامي مزيجاً من النهج والاستراتيجيات التالية:

(ب) رصد ومتابعة تعزيز السياسات الداعمة لمجموعات البلدان التي تحتاز أوضاعاً خاصة وشركائها في التنمية، وفقاً لبرامج عمل كل منها، وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

البرنامج الفرعي ١ أقل البلدان نمواً

هدف المنظمة: تمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول، بما في ذلك رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً، وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمساهمة في حشد الدعم الدولي

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ٨-٦ (ب) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢٥ - ستركز استراتيجية وحدة أقل البلدان نمواً على ما يلي:

(ب) إعطاء الأولوية على النحو الواجب للنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً؛

البرنامج الفرعي ٢ البلدان النامية غير الساحلية

هدف المنظمة: تمكين البلدان النامية غير الساحلية من تحقيق أهداف برنامج عمل جديد يهدف إلى معالجة احتياجاتها الخاصة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك عن طريق تعزيز نظم المرور العابر والقدرات الإنتاجية والتنويع والتصنيع والانخراط في سلاسل القيمة وتعزيز تعبئة الدعم الدولي

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ٨-٧ (أ) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢٦ - ستركز استراتيجية وحدة البلدان النامية غير الساحلية على ما يلي:

(أ) القيام بدور مركز تنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنسيق والتعبئة والرصد وتقديم التقارير عموماً بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وبشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك في ما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية؛

البرنامج الفرعي ٣ الدولة الجزرية الصغيرة النامية

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ٨-٨ (د) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢٧ - ستركز استراتيجية وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على ما يلي:

(د) العمل من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات على دعم التماسك والمشاركة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ٩

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٨ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الفقرتين ٩-٤ و ٩-٦ من التوجه العام؛ وعلى الفقرة ٩-١٣ من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

التوجه العام

الفقرة ٩-٤ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٢٩ - لا تزال الشراكة الجديدة بالغة الأهمية للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في أفريقيا (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). وبالنظر إلى أن الشراكة الجديدة

تمثل الإطار الشامل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، فستظل تمثل الإطار التوجيهي الحاسم لتنفيذ القارة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الإنمائية المستدامة.

الفقرة ٩-٦ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٣٠ - تعمل الأمم المتحدة من أجل مواصلة دعم أفريقيا في سعيها للتغلب على العوائق التي تعترض تحقيق السلام من خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٢/٦٧، الذي سلمت الجمعية فيه بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في محالي السلام والأمن، بما في ذلك الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين أعضاء المجلسين. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يعزز دور فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات المعنية بأفريقيا التابعة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمكينها من تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا في ما يتعلق بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والبرنامج الذي يخلفه، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والعمليات الأخرى.

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالمين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة ٩-١٣ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٣١ - سوف يكفل هذا البرنامج الفرعي أن تبقى أفريقيا أولوية عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وأثناء تنفيذها في المستقبل. وسوف يعمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على نحو وثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ١٠ التجارة والتنمية

٣٢ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، على الفقرتين ١٠-٦ و ١٠-١٠ من التوجه العام؛ والفقرة الفرعية ١٠-١٣ (ج) '٣' من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية؛ وعلى الفقرة ١٠-١٥ من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٢، الاستثمار والمشاريع؛ وعلى الفقرة الفرعية ١٠-١٧ (ش) من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٣، العنصر ١، التجارة الدولية؛ والفقرة ١٠-٢٤ من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٦، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات.

التوجه العام

الفقرة ١٠-٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٣٣ - نظرا للترابط الوثيق بين كثير من التحديات الإنمائية، يسهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في التصدي بفعالية لهذه التحديات من خلال المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة وفي التشجيع على اتباع هذا النهج في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظرا لكون النتائج المستدامة والشاملة للجميع في عالم يعتمد بعضه على بعض تستلزم استجابة جماعية على الصعيد المتعدد الأطراف، فإن الأونكتاد إحدى الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ببناء توافق في الآراء بشأن عولمة أوثق صلة بالتنمية تؤدي إلى نمو أسرع وأكثر استقرارا وإلى التنوع الاقتصادي وإدارة الدين على نحو يمكن تحمله، وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

الفقرة ١٠-١٠ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٣٤ - سُسِّهم الأونكتاد في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما ما يتعلق منها بالشرائط العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية، والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل المنهجية، وصنع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

البرنامج الفرعي ١ العملة والترايط والتنمية

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٠-١٣ (ج) '٣' من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٣٥ - سيركز البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة العملة واستراتيجيات التنمية، على ما يلي:

(ج) المساهمة في البحث والتحليل بخصوص ما يلي:

'٣' خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-١٥ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٣٦ - سيساعد البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة الاستثمار والمشاريع، جميع البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، في تصميم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتكنولوجية والتصنيع والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل والتشجيع على إحراز تقدم فعلي نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع. ولتحقيق هذا الغرض، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية

العنصر ١

التجارة الدولية في السلع والخدمات

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٠-١٧ (ش) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٣٧ - سيركز البرنامج الفرعي على ما يلي:

(ش) تبادل أفضل الممارسات بشأن الشراكات من أجل التجارة والتنمية التي يمكن أن تعزز إمكانية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-٢٤ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٣٨ - يضطلع مركز التجارة الدولية بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. ويتمشى اتجاهه الاستراتيجي مع المهمة التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، الذي سلّم فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في مجالي تشجيع التجارة وتنمية الصادرات ضمن نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ الأهداف الدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيسهم في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). وسيؤدي البرنامج الفرعي دوراً هاماً في مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية في مؤتمرات الدوحة وهونغ كونغ وجنيف، ولا سيما عن طريق تحسين وتعزيز المؤسسات والسياسات الداعمة للتجارة لصالح جهود التصدير، وعن طريق تعزيز قدرات المشاريع على التصدير حتى تتمكن من اغتنام الفرص المتاحة في الأسواق.

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، يقترح حذف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من قائمة الولايات التشريعية.

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ١١

البيئة

٣٩ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، تتعلق التنقيحات المقترحة إدخالها في إطار البرنامج ١١، البيئة بإدراج مؤشري إنجاز إضافيين في إطار الإنجاز المتوقع (ب) من البرنامج الفرعي ٢، الكوارث والتراعات.

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتراعات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' النسبة المئوية للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية و/أو التي هي من صنع الإنسان التي تحسن قدرتها على استخدام الموارد الطبيعية والإدارة البيئية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لدعم الانتعاش المستدام من الكوارث والتراعات	(ب) تحسن قدرة البلدان على استخدام الموارد الطبيعية والإدارة البيئية لدعم الانتعاش المستدام من الكوارث والتراعات
٢' النسبة المئوية من البلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى زيادة قدرتها على الانتعاش المستدام من الكوارث والتراعات	
٣' النسبة المئوية من الطلبات التي تقدمها البلدان للاستجابة لحالات الطوارئ ويضطلع البرنامج البيئي بتليتها	

٤' النسبة المئوية من خطط الانتعاش فيما بعد
الأزمات التي تضعها الحكومات أو الشركاء
الدوليون وتدمج فيها التوصيات المنبثقة من تقييمات
البرنامج البيئي

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، يقترح حذف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من
قائمة الولايات التشريعية.

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

٤٠ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، على الفقرات ١٢-٢ و ١٢-٣ و ١٢-٧ من التوجه العام، وعلى الفقرة الفرعية ١٢-٢٧ (أ) في إطار استراتيجية البرنامج الفرعي ٤، الخدمات الأساسية الحضرية.

التوجه العام

الفقرتان ١٢-٢ و ١٢-٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٤١ - تُستمد ولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) كذلك من أهداف إنمائية أخرى متفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو المجتمع العالمي إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

٤٢ - ومن خلال القرار ١٥/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وافق مجلس إدارة ممثل الأمم المتحدة على خطة استراتيجية مدتها ست سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، تنفذ من خلال الأطر الاستراتيجية والميزانيات البرنامجية لثلاث من فترات السنتين المتعاقبة هي

الفترات ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيُستمد التوجه الاستراتيجي للإطار من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المزمع عقده في عام ٢٠١٦.

الفقرة ١٢-٧ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٤٣ - بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، أصبح التوسع الحضري يجري في سياق يتسم بضعف الاقتصاد العالمي نسبيا ومحدودية آفاق الاستثمار في بعض أنحاء العالم. ويمكن أن يؤدي تراجع النمو الاقتصادي إلى التأثير سلبا على البرامج الرامية إلى تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها ومبادرات تحديد المناطق الحضرية والحد من الفقر، التي عادة ما تحتل مرتبة متدنية من حيث الأولوية وتشكل تهديدا خطيرا لإمكانية تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فإن بعض البلدان، الكثير منها في أفريقيا، شهد نمو اقتصاديا إيجابيا في السنوات الأخيرة، مما أفسح المجال لكي يساهم التوسع الحضري المنظم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٤ الخدمات الأساسية الحضرية

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٢-٢٧ (أ) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٤٤ - للبرنامج الفرعي ٤ محور تركيز رئيسي يتجه إلى دعم السلطات المحلية والإقليمية والوطنية المسؤولة عن الشؤون الحضرية والمسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية من أجل مساعدتها على وضع وتنفيذ سياسات تزيد من تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية وتحسّن مستوى معيشة الفقراء في المناطق الحضرية. وترد فيما يلي الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، سيدعم البرنامج الفرعي السلطات المحلية والإقليمية والوطنية لكي تعزز أطرها التشريعية والمؤسسية بهدف توسيع نطاق الحصول المتكافئ على الخدمات الأساسية الحضرية. وسترکز الجهود على أنشطة الدعوة وإقامة الشبكات فيما يتصل بالخدمات الأساسية، لكي تساهم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عن طريق التعاون مع آليات الأمم المتحدة للتنسيق بين الوكالات بشأن الموارد المائية والطاقة (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم

المتحدة المعنية بالطاقة)، ومع الفريق التقني العامل التابع للأمين العام والمعني بالنقل، واللجان الاقتصادية الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية. وسيتوافر الدعم أيضا لعمليات الإصلاح السياسي والقطاعي الوطنية ودون الوطنية لكي يتسنى وضع وتنفيذ سياسات تراعي مصالح الفقراء. وتحقيقا لذلك، سيعزز البرنامج الفرعي مشاركته في وضع استراتيجيات الدعم القطري من خلال المشاركة النشطة مع غيره من شركاء الأمم المتحدة. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، وتطوير مجموعات الأدوات المعرفية والمعايير والمبادئ التوجيهية ونشرها باعتبارها أدوات قيمة بالنسبة إلى التوسع في توفير الخدمات الأساسية الحضرية.

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ١٣

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

٤٥ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، على بند التوجه العام بإدراج فقرة جديدة تحت الفقرة الحالية ١٣-٤ وتنقيح الفقرة الحالية ١٣-٥ (التي ستصبح الفقرة ١٣-٦)؛ استراتيجية البرنامج الفرعي ٧، دعم السياسات؛ والفقرة ١٣-١٩ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني.

التوجه العام

فقرة جديدة ١٣-٥ وتنقيح الفقرة السابقة ١٣-٥ (أصبحت الآن الفقرة ١٣-٦) من الوثيقة [A/69/6/Rev.1](#)

٤٦ - وللمرة الأولى، تؤكد خطة التنمية العالمية الجديدة صراحة أن التنمية تستلزم وجود مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتوفير العدالة للجميع، وإقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. فسيادة القانون والتنمية مترابطتان بشدة وتعزز إحداها الأخرى وبالتالي، لا يمكن تحقيق إحداها في غياب الأخرى.

٤٧ - وإلى جانب الولايات التأسيسية، يركز التوجّه السياسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على: (أ) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)؛ (ب) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)؛ (ج) دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين بشأن مواجهة مشكلة المخدرات العالمية؛ (د) التوصيات المنبثقة من نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)؛ (هـ) قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٧ و ١٩/٢٠٠٧؛ (و) الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، بصيغتهما اللتين اعتمدتهما لجنة المخدرات في الجزء الرفيع المستوى من دورتها الثانية والخمسين (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.XI.8).

البرنامج الفرعي ٧ دعم السياسات

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٨ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٤٨ - تتولى شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسيُحقّق هذا الهدف عن طريق ما يلي:

(أ) وضع أطر إدارية معيارية قائمة على النتائج لأغراض التخطيط والرصد والإبلاغ؛

(ب) تقديم المساعدة في مجال اتساق السياسات والإصلاحات المؤسسية من أجل زيادة فعالية التنفيذ في مجالات ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، والعدالة الجنائية، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) تيسير وتقديم المساعدة بين الشعب في المقر والميدان، بما في ذلك من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، لزيادة القدرات الوطنية والإقليمية على القيام بما يلي: '١' تنفيذ المجالات الصادر بها تكليف ضمن الإطار المعياري الدولي الذي يعالج مسائل عامة شاملة لعدة قطاعات (مثل التدفقات المالية غير المشروعة والفساد والجرائم الاقتصادية)؛ '٢' وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛ '٣' والوفاء بالالتزامات الأخرى (مثل خطة عمل أديس أبابا)؛

(د) إجراء حوارات مع الحكومات المانحة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص من أجل تعبئة الموارد؛

(هـ) التواصل مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الدولية؛

(و) الاضطلاع بأنشطة محددة الهدف في مجالي الدعوة والاتصالات، مع التركيز على الجهات المعنية الرئيسية في المجالات الموضوعية مثل المخدرات والفساد والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛

(ز) التنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛

(ح) إجراء تحليل للسياسات وإسداء مشورة متسقة، عند الطلب؛

(ط) تعزيز التعاون بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، ألا وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، على النحو الذي دعت إليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٨

التعاون التقني والدعم الميداني

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٩ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٤٩ - تتولى شعبة العمليات المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. ومع اعتماد أهداف التنمية المستدامة، ستكفل المكاتب الميدانية التابعة للمكتب إدراج المبادرات القائمة على الحكم الرشيد والأمن وحقوق الإنسان المنفذة في مجال مراقبة الجريمة ضمن عدد أكبر من برامج الأمم المتحدة المشتركة التي تتناول عنصري التنمية والصحة ضمن أهداف التنمية المستدامة. وستوفر الشعبة المشورة المتعلقة بالسياسات والتوجيه الاستراتيجي والتنسيق من أجل وضع برامج متكاملة، وضمان تنفيذها الكامل ولا سيما من خلال أوجه التآزر مع البرامج العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الشعبة خدمات الإدارة العامة وضمان الجودة والرقابة لضمان نجاح تنفيذ البرنامج. وتشمل المهام الأساسية ما يلي:

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة

٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
(خطة عمل أديس أبابا)
١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ١٤

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٠ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٤، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على الفقرة ١٤-٣ تحت بند التوجه العام.

التوجه العام

الفقرة ١٤-٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٥١ - يُساهم البرنامج في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو يسلّم بأن المساواة بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. ولتحقيق هذه الغاية، يساهم البرنامج في تنفيذ ما يلي: الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ والغايات الجنسانية المحددة في أهداف أخرى؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو منتظم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسوف يساهم البرنامج أيضاً في تنفيذ ورصد الالتزامات والإجراءات المتصلة بالمساواة بين الجنسين المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا.

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة

٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
(خطة عمل أديس أبابا)
١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن لجنة وضع المرأة
٢٠١٦ تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٥٢ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، سيُقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، على الفقرة ١٥-٣ من التوجه العام؛ وعلى استراتيجيات جميع العناصر في إطار البرنامج الفرعي ٧؛ والأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية: الفقرة ١٥-٣٨ من العنصر ١، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا؛ والفقرة ١٥-٤٤ من العنصر ٢، الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا؛ والفقرة ١٥-٥١ من العنصر ٣، الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا؛ والفقرة ١٥-٥٣ من العنصر ٤، الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا؛ والفقرة ١٥-٥٦ من العنصر ٥، الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي.

التوجه العام

الفقرة ١٥-٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٥٣ - تواصل في العقد الماضي النمو المطرد للعديد من اقتصادات البلدان الأفريقية، حيث إنها حققت في مجال النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقدماً ملحوظاً، منه ما تم إحرازه صوب بلوغ بعض غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتواصل في عام ٢٠١٣ زخم هذا النمو، حيث كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥ في المائة، وهي نسبة تزيد كثيراً على المتوسط العالمي وتضع القارة الأفريقية بين أسرع مناطق العالم نمواً.

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٣٨ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٥٤ - سيتولى تنفيذ العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الذي يغطي الدول الأعضاء السبع التالية: تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. وستركز الاستراتيجية التي ستطبق في إطار هذا البرنامج الفرعي على

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإقليمياً، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز التعاون والتجارة بين البلدان الأفريقية.

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٤٤ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٥٥ - سيتولى تنفيذ العنصر ٢ من البرنامج الفرعي ٧، المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا الذي يغطي البلدان الخمسة عشر التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وستركز الاستراتيجية على تقديم الدعم للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سينظم البرنامج الفرعي مشاورات مع بلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٥١ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٥٦ - سوف تعكس المبادرات الخاصة الأولويات التي حددتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز الانتعاش بعد انتهاء النزاع، والتكامل الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيقدم العنصر المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في وضع وتنفيذ برامج وأنشطة بما يتماشى مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتحول الهيكلي. وستتضمن استراتيجية التنفيذ بناء وتعهد شبكات معرفية ومعلوماتية لاستخدام أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها، بالإضافة إلى تعهد مركز حفظ المعلومات الإحصائية دون الإقليمي من أجل تغذية مستودع البيانات المشترك ودعم كافة الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسوف يتطلب هذا تشاوراً وثيقاً

مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا، وذلك لزيادة التأزر من أجل زيادة فعالية أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتأثيرها. وستستخدم آلية التنسيق دون الإقليمي، التي ينظم المكتب دون الإقليمي اجتماعاتها، كمنبر رسمي للتشاور.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٥٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٥٧ - في إطار استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لبناء القدرات، سيقدم دعم مُوجّه ومتعدد التخصصات في مجالي الاستشارات وبناء القدرات إلى عدد مختار من الدول الأعضاء ذات الأولوية (البلدان الخارجة من النزاعات، والدول الجزرية الصغيرة) والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية من أجل التعجيل بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية القوية الأثر. بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣. وستعزز اللجنة الشراكات المبتكرة مع مراكز الفكر الإقليمية والوطنية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات القطاع الخاص من أجل توليد نتائج أفضل وتحقيق وفورات الحجم.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٥٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٥٨ - سيركز العنصر أيضاً على إنتاج موجزات قطرية تهدف إلى تقديم المشورة في مجال السياسات دعماً لخطط التنمية لدى الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، سيعقد العنصر اجتماعات، ويقدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية التي تركز على المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية إلى الدول الأعضاء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب

الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسائر المنظمات دون الإقليمية، بهدف تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي فيما يتعلق بالقضايا الناشئة والمجالات ذات الأولوية بالنسبة للجنوب الأفريقي. وسوف يشمل هذا دعم البرامج والأنشطة المضطلع بها في إطار المبادرات الخاصة، مع التركيز على صياغة ورقات السياسات الرامية إلى دعم تنفيذ أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في سياق آلية التنسيق دون الإقليمية، التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الولايات التشريعية

يُتّرح حذف قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الأفريقية، من قائمة الولايات التشريعية.

قرار الجمعية العامة

٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

(خطة عمل أديس أبابا)

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج الفرعي ١٦

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٥٩ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الاعتبار قراري الجمعية العامة ١/٧٠ و ٣١٣/٦٩، بالإضافة إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١/٧١، إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٠/٢٠١٥.

٦٠ - وتمشياً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥، يجري تنقيح اسم البرنامج الفرعي ١، "سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة للجميع"، ليصبح "سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية"، ويُقترح إضافة برنامج فرعي جديد ٩ باسم "الطاقة".

٦١ - وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، يُقترح إدخال تنقيحات على الفقرة ١٦-١٤ من استراتيجية البرنامج الفرعي ١، وعلى الفقرة ١٦-١٨ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار.

٦٢ - وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ١/٧٠، يُقترح إدخال تنقيحات على الفقرة ١٦-٢ من التوجه العام، وتحديد الهدف والإنجاز المتوقع (ج)، وعلى الفقرتين ١٦-١٤ و ١٥-١٦ من استراتيجية البرنامج الفرعي ١، وعلى الفقرات ١٦-١٨ إلى ١٦-٢٠ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار؛ وعلى الفقرة ١٦-٢٢ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٣، النقل؛ وعلى الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، والفقرتين ١٦-٢٥ و ١٦-٢٦ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٤، البيئة والتنمية؛ وعلى الفقرتين ١٦-٣٠ و ١٦-٣٣ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٥، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث وإدارتها؛ وعلى الفقرة ١٦-٣٥ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٦، التنمية الاجتماعية؛ وعلى الفقرة ١٦-٣٩ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٧؛ الإحصاءات؛ وعلى الفقرات ١٦-٤١ و ١٦-٤٢ و ١٦-٤٥ إلى ١٦-٤٨ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية.

التوجه العام

الفقرة ١٦-٢ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٦٣ - يغطي هذا الإطار الاستراتيجي فترة السنتين الأولى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويستمدُّ الإطار الاستراتيجي توجهه من الولايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي شدد على دور اللجان الإقليمية في تعزيز التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛ ومن قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي دعا إلى اعتماد نهج تعاونية لدعم المبادرات الإنمائية على الصعيد القطري؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١/٧١ المتعلق بإعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية

هدف المنظمة: تحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعزيز وضع سياسات الاقتصاد الكلي الاستشرافية لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع، ولا سيما في مجال دعم الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي ممن يشيرون إلى أنهم أكثر قدرة على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية، بما فيها تلك التي تراعي المنظور الجنساني	(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك المساواة بين الجنسين

الاستراتيجية

الفقرتان ١٤-١٦ و ١٥-١٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٦٤ - تضطلع شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، بدعم من مركز تسخير الزراعة المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر. ويستوحي هذا البرنامج الفرعي توجهاته الاستراتيجية من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك المنصوص عليها في (أ) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)؛ (ب) الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)؛ (ج) متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالآزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق)؛ (د) خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩)؛ (هـ) برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (و) القرارات الأخرى الواردة في قائمة الولايات التشريعية.

٦٥ - وتشكل سياسات الاقتصاد الكلي الاستشرافية شرطاً لا بد منه لضمان الاستقرار الاقتصادي ولدعم التنمية الشاملة للجميع والعادلة والمستدامة، على حد سواء. وتركيز البرنامج الفرعي على تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ هذه السياسات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المتسمة بالمرونة، سيرصد البرنامج الفرعي اتجاهات الاقتصاد الكلي وآفاقه المستقبلية

من أجل الحد من الفقر وتضييق الفجوات في التنمية؛ وتعزيز تنمية القدرات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وتحديد المسائل الرئيسية في تمويل التنمية؛ والمساعدة على تنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتعزيز التنمية في الدول الضعيفة من خلال تعزيز تدابير الدعم الإقليمي؛ وتعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب في شكل حوارات متعلقة بالسياسات والدعوة إلى معالجة التحديات في الأجلين المتوسط والطويل، وإلى سد الفجوات في التنمية. وسيجري التركيز بشكل خاص على الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، وعلى تبادل الخبرات الجيدة وأفضل الممارسات. وسيولى الاهتمام الواجب لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين؛ ودعم جهود أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية على الحفاظ على زخم نموها وسد ثغراتها الإنمائية بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتعزيز تنسيق وجهات النظر بشأن قضايا وتحديات التنمية.

البرنامج الفرعي ٢ التجارة والاستثمار

الاستراتيجية

الفقرات ١٨-١٦ و ١٩-١٦ و ٢٠-١٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٦٦ - تتولى المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي شعبة التجارة والاستثمار، بدعم من مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا ومركز الميكنة الزراعية المستدامة. ويُستمدّ التوجّه الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي أساساً من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الأهداف المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩) وبرنامج عمل فيينا للبلدان غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ ويستمد كذلك من قراري اللجنة ٥/٧٠ و ٣/٦٨.

٦٧ - وكما يحقق البرنامج الفرعي هدفه، سينفذ بواسطة مزيج من البحوث التحليلية وبناء القدرات في ميادين التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والميكنة الزراعية المستدامة والابتكارات ونقل التكنولوجيا، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز مساهمة التجارة والاستثمار في بلوغ الأهداف الإنمائية المتوخاة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيركز العمل التحليلي على توفير المدخلات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة ولتقاسم الخبرات في مجال إصلاح السياسات ذات الصلة.

٦٨ - سوف يتم تناول المسائل التالية مع التركيز بشكل رئيسي على التنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة والمرنة وعلى صلتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بفعالية على اتفاقات التجارة والاستثمار على الصعيدين الدولي والإقليمي وإبرامها وتنفيذها، بما في ذلك "حزمة بالي التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الأخرى المتصلة بالقضايا المعلقة من خطة الدوحة للتنمية؛ (ب) وضع وتنفيذ سياسات وتدابير تيسير التجارة، بما في ذلك نظم التجارة اللاورقية؛ (ج) وضع وتنفيذ تدابير فعالة في مجال السياسة العامة لتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المشاريع القائمة على الزراعة، ضمن سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مع إيلاء الاهتمام لمختلف الاحتياجات والتحديات والمصالح للنساء والرجال من أصحاب المشاريع الحرة؛ (د) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (هـ) تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا؛ (و) إنشاء وتعزيز أطر وآليات مشتركة للتعاون الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المشاريع الزراعية.

البرنامج الفرعي ٣ النقل

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-٢٢ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٦٩ - تتولى المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي شعبة النقل. ويستمد هذا البرنامج الفرعي توجهه الاستراتيجي من المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦) من برنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، ومن القرارات ذات الصلة الواردة في قائمة الولايات التشريعية، ومن نتائج اجتماعات وزراء النقل التي تعقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وسيسترشد أيضا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخلال فترة السنتين، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في العمل على تحقيق رؤيتها التي تهدف إلى إقامة نظام دولي متكامل للنقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية يوصل بين أجزاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيحقق ذلك من خلال تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل بين شبكات النقل الإقليمية، بوسائل تشمل مواصلة القيام بدور أمانة الاتفاقات الحكومية الدولية التي تنظم شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية، وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا والموانئ الجافة. وسيدعم البرنامج الفرعي على وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في

جهودها الرامية إلى تطوير وتحديث شبكات النقل، بوسائل تشمل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية. وتمشيا مع برنامج العمل الإقليمي، ستواصل الأمانة أيضا التركيز على تحسين الشحن بين الجزر في البلدان الأروبيية والجزرية. وسيولى اهتمام خاص لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٤ البيئة والتنمية

هدف المنظمة: تحسين سياسات دمج قضايا البيئة في عمليات التنمية وإدارة الموارد المائية والتنمية الحضرية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين وأصحاب المصلحة الآخرين لوسائل مواءمة وضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة	عدد الإشارات إلى منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وموجزات السياسات والمشاريع والأنشطة ذات الصلة، في وثائق السياسات والإعلانات والبيانات التي تبين حدوث زيادة في مواءمة السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة
(ب) تحسين قدرات الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على تفعيل وضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة	عدد المبادرات التي وضعتها الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتفعيل وضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية
(ج) تعزيز أطر وشبكات التعاون الإقليمي للحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بوضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية	عدد المبادرات لإنشاء أو تعزيز أطر وشبكات التعاون الإقليمي المتصلة بوضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية

الاستراتيجية

الفقرتان ١٦-٢٥ و ١٦-٢٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٧٠ - تتولى المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي شعبة البيئة والتنمية. ويستمد هذا البرنامج الفرعي توجهه الاستراتيجي أساساً من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وسيسترشد أيضاً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧١ - وسيستفيد البرنامج الفرعي من الانجازات السابقة التي حققتها أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دعم بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى إدماج ركائز التنمية المستدامة الثلاث. وسييسر البرنامج الفرعي التعاون الإقليمي بوصفه استراتيجية شاملة لمعالجة التحضر السريع، وأوجه القصور في الحصول على الخدمات الأساسية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، فضلاً عن تغير المناخ، والإدارة المستدامة للموارد والضغوط والقيود البيئية الأخرى. وسيركز البرنامج الفرعي على دعم منظور طويل الأجل في وضع السياسات للحفاظ على حجم النمو القائم على تعزيز الدينامية الاقتصادية والشمولية الاجتماعية والاستدامة البيئية والمرونة، وتحسين نوعيته، وهي عوامل حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٥

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-٣٠ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٧٢ - تتولى شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، بدعم من مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ويتناول البرنامج الفرعي تحديات إنمائية معاصرة ملحة تتمثل في بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتعزيز الموصولية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ويستمد البرنامج الفرعي توجهه الاستراتيجي من القرارات الواردة في قائمة الولايات التشريعية، ومن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيجري تنفيذ هذا البرنامج الفرعي من خلال الجمع بين العمل المعياري والتحليلي والعمل في مجال بناء القدرات، وسيدرج في آليات التعاون الإقليمي.

الفقرة ١٦-٣٣ من الوثيقة A/69/Rev.1

٧٣ - وستنصب جهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على تعزيز المعارف وتبادلها على الصعيد الإقليمي، واستقاء المعلومات المتعلقة بالكوارث، وتعزيز القدرات على إدارة المخاطر وأوجه الضعف، من أجل تخفيف الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للكوارث وبناء القدرة على الصمود. وسيعمل البرنامج الفرعي على تزويد الدول الأعضاء بالتحليلات والاستراتيجيات وخيارات السياسة القائمة على الأدلة في مجال تعميم مراعاة نهج الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ، في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية على الأجل الطويل عن طريق آليات تبادل المعارف، وعلى وضع حلول قائمة على إدارة المعلومات من أجل تمويل الحد من مخاطر الكوارث. وستعزز هذه الجهود بتقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والتقدم المحرز نحو إنشاء نظام إقليمي متكامل للإنذار المبكر يقدمه الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين للتأهب للأمواج السنمية والكوارث والعوامل المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا، التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأنشطة بناء القدرات المنفذة من خلال الآليات الإقليمية التي تدعمها اللجنة، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب.

البرنامج الفرعي ٦ التنمية الاجتماعية

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-٣٥ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٧٤ - ستتولى شعبة التنمية الاجتماعية المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي. ويستمد البرنامج الفرعي توجهه الاستراتيجي بشكل رئيسي من الالتزامات المتفق عليها من خلال عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية ذات الصلة، التي تشمل: (أ) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (ب) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ (ج) وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (د) وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ (هـ) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (و) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ز) والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ (ح) وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢؛ (ط) وبرنامج العمل العالمي للشباب؛ (ي) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٥،

المرفق). وتشمل الولايات الإقليمية التي توجه هذا البرنامج الفرعي استراتيجية إنشيو، وبيان بانكوك بشأن استعراض آسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، وإعلان بانكوك بشأن بيجين + ١٥، والوثيقة الختامية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تقييم التقدم المحرز إزاء الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأهداف الإنمائية للألفية، والإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية الصادر عن مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ الذي جرى اعتماده بالتصويت.

البرنامج الفرعي ٧ الإحصاءات

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-٣٩ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٧٥ - سيقوم البرنامج الفرعي، في إطار برنامج العمل العام، بربط عمله أيضا على نحو وثيق مع أعمال البرامج الفرعية الأخرى من أجل دعم التحليلات السياساتية القائمة على الأدلة وأنشطة الدعوة. وسيركز البرنامج الفرعي، مستفيداً من التنوع في المنطقة، على تبادل المعارف والخبرات والحلول في وضع وتنفيذ المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية عن طريق تعزيز البحوث وتنمية القدرات بالتعاون مع مراكز الفكر الإقليمية ومراكز الامتياز والمكاتب الإحصائية الوطنية الرائدة. وسيستفيد البرنامج الفرعي استفادة كاملة من الفرص الناشئة عن زيادة قدرات الدول الأعضاء باعتبارها مراكز للخبرة وجهات مقدمة للمساعدة الإنمائية، بسبل من بينها طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيبذل البرنامج الفرعي جهوداً واعية لتكثيف النهج التي يتبعها وفقاً لظروف كل بلد على حدة للاحتياجات الخاصة لكل دولة الدول الأعضاء. ويعني ذلك في كثير من الأحيان تقديم دعم محدد الأهداف بالنسبة إلى أقل الدول الأعضاء نمواً التي لديها احتياجات أكثر إلحاحاً وأوسع نطاقاً.

البرنامج الفرعي ٨ الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

الاستراتيجية

الفقرتان ١٦-٤١ و ١٦-٤٢ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٧٦ - سيتولى مكتب الأمين التنفيذي المسؤولية العامة عن تنسيق أعمال البرنامج الفرعي. وسيتولى تنفيذ البرنامج الفرعي المكاتبُ دون الإقليمية في مناطق المحيط الهادئ، وشرق وشمال شرق آسيا، وشمال ووسط آسيا، وجنوب آسيا وجنوب غرب آسيا، من ناحية، وسيتولى تنفيذه مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة جنوب شرق آسيا دون الإقليمية، من ناحية أخرى. ويستمد البرنامج الفرعي ولاياته وتوجهه الاستراتيجي من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبرامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٧ - ونظراً لما تتسم به منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مساحة شاسعة وتنوع كبير، سيعزز البرنامج الفرعي، ضمن الخطوط العريضة لتوجهه العام، حضور اللجنة ووضعها الاستراتيجي على الصعيد دون الإقليمي، من خلال تعزيز التنسيق فيما بين الشُعَب الفنية والمكاتب دون الإقليمية والمؤسسات الإقليمية، بما يمكنها من تحسين توجيهها وتنفيذها للبرامج التي تعالج الأولويات الرئيسية المحددة للدول الأعضاء في المناطق دون الإقليمية الخمس. وستمنح الأولوية لتعزيز التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع، ودعم تكامل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل إكساب منطقة آسيا والمحيط الهادئ القدرة على الصمود. كما سيعرض البرنامج الفرعي المنظورات دون الإقليمية للاسترشاد بها في الأعمال المعيارية والتحليلية التي تضطلع بها اللجنة.

الفقرات ١٦-٤٥ إلى ١٦-٤٨ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٧٨ - سيعمل المكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ عن كثب، في إطار الاستراتيجية العامة وفي حدود الولايات وبالتنسيق مع البرامج الفرعية ذات الصلة، مع مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة جماعة بلدان المحيط الهادئ، وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي في المحيط الهادئ، من خلال الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) التخطيط الوطني للتنمية المستدامة الذي يتناول التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ؛

(ب) تحقيق التكامل بصورة متوازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

(ج) تغير المناخ والتدهور البيئي وإدارة المحيطات؛

(د) عدم المساواة بين الجنسين.

٧٩ - وسيعمل المكتب دون الإقليمي لشرق وشمال شرق آسيا عن كثب، في إطار الاستراتيجية العامة وفي حدود الولايات وبالتنسيق مع البرامج الفرعية ذات الصلة، مع الشركاء الإنمائيين الرئيسيين في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) تعزيز التعاون دون الإقليمي بشأن الاقتصاد الأخضر (في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر) والتحديات البيئية على الصعيد دون الإقليمي من قبيل الحفاظ على الطبيعة والبيئة البحرية وتلوث الهواء عبر الحدود، بما في ذلك من خلال برنامج شمال شرق آسيا دون الإقليمي للتعاون البيئي؛

(ب) تيسير التعاون دون الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وفي الوقت نفسه ضمان المساواة بين الجنسين، ولا سيما من خلال الاستفادة من مهارات ومعارف كبار السن والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) تعزيز النقل وتيسير التجارة لتشجيع النمو والتعاون الاقتصادي في شرق وشمال شرق آسيا؛

(د) تعزيز القدرة على الصمود في حالات الكوارث في شرق وشمال شرق آسيا من خلال تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا وتبادل المعارف.

٨٠ - وسيعمل المكتب دون الإقليمي لشمال ووسط آسيا عن كثب، في إطار الاستراتيجية العامة وفي حدود الولايات وبالتنسيق مع البرامج الفرعية ذات الصلة، مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك مع منظمة التعاون الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، والصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، ومنظمة شنغهاي للتعاون، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) التعاون دون الإقليمي في مجالات النقل والمياه والطاقة والتجارة والإحصاء والتنمية القائمة على المعارف، والمسائل الجنسانية والاقتصاد، من خلال برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا؛

(ب) النقل وتيسير التجارة من خلال تحسين روابط النقل والنقل العابر، وتدابير تيسير التجارة، وتخفيض الحواجز التجارية؛

(ج) الطاقة وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

٨١ - وسيعمل المكتب دون الإقليمي لجنوب وجنوب غرب آسيا عن كثب، في إطار الاستراتيجية العامة وفي حدود الولايات وبالتنسيق مع البرامج الفرعية ذات الصلة، مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، ومع المنظمات الدولية والوكالات الحكومية ومراكز الفكر التابعة للمجتمع المدني، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) الإسراع بوتيرة النمو الشامل للجميع والمستدام، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين الجميع من الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) تحقيق التواصل على الصعيد دون الإقليمي عن طريق النقل، وتيسير التجارة والنقل، والاستثمار في الهياكل الأساسية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي؛

(ج) تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة والأمن الغذائي من خلال التعاون دون الإقليمي؛

(د) التعاون دون الإقليمي من أجل زيادة القدرات على وضع استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث؛

(هـ) مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية في المنطقة دون الإقليمية على الإسراع بتحقيق التنمية الشاملة للجميع عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية وكفاءة خروج تلك البلدان من فئة أقل البلدان نمواً.

البرنامج الفرعي ٩ الطاقة

هدف المنظمة: تعزيز أمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام من خلال تحسين التعاون الإقليمي، سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' عدد المقالات الاستعراضية والإشارات إلى منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمواد ذات الصلة والأنشطة المضطلع بها في مجال الطاقة، في المؤلفات المتعلقة بالسياسات وفي وسائط الإعلام الرئيسية	(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني وسائر أصحاب المصلحة للخيارات المتاحة في مجال السياسات والاستراتيجيات من أجل تحسين أمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام
٢' عدد مستخدمي البوابة الإلكترونية المكرسة لبيانات منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمعلومات المتعلقة بسياساته	(ب) تعزيز أطر وشبكات التعاون الإقليمي بين الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بأمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام، بما يشمل أبعادها الجنسانية
عدد المبادرات الرامية إلى إنشاء أو تعزيز أطر وشبكات التعاون الإقليمي فيما يتعلق بأمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام	

الاستراتيجية

٨٢ - ستتولى شعبة الطاقة المسؤولية الفنية عن البرنامج الفرعي. ويستمد البرنامج الفرعي توجهه الاستراتيجي من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومن قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٥ المتعلق بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، ومن الإعلان الوزاري بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز أمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام في آسيا والمحيط الهادئ: تخطيط مستقبل الطاقة المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، وخطة العمل ذات الصلة، بالصيغة التي أقرتها اللجنة بموجب قرارها ٩/٧٠، وتنفيذ النتائج التي توصل إليها منتدى الطاقة الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويسترشد البرنامج الفرعي أيضاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/١ المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٣ - وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز أمن الطاقة والنهوض باستخدام الطاقة المستدام في آسيا والمحيط الهادئ. كما سينظر في ربط شبكات الطاقة واستخدامها في سياق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وسيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز الحوارات المتعلقة بالسياسات وإقامة شبكات التواصل بين الدول الأعضاء من أجل النهوض بإطار التعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة. وسيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ ما توصل إليه منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وتنفيذ الاتفاقات والولايات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسيحدد الخيارات السياسية والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين إمكانية حصول الجميع على طاقة ميسورة وموثوقة ومستدامة. وسيحدد أيضا السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري ضم لجنة الطاقة إلى العملية التحضيرية لمنتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢٠١٨) وستقوم لجنة الطاقة باستكمال تنفيذ مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع على الصعيد الإقليمي.

٨٤ - ومن شأن انتهاج السياسات القائمة على الأدلة وتحليل اتجاهات المسائل التي جرى تسليط الضوء عليها في الوثيقة الختامية لمنتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، أن يتيح تحديد المسائل المستجدة والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات الناشئة. وسوف تتيح اجتماعات فريق الخبراء المخصص والحوارات المتعلقة بالسياسات استعراض ذلك التحليل، وإجراء مشاورات مباشرة والاستفادة من توجيهات الخبراء والشركاء التقنيين، إفساحاً للمجال أمام استكشاف نهج ابتكارية. وستركز أنشطة بناء القدرات على مسائل معينة يجري تحديدها من خلال إجراء هذا التحليل.

٨٥ - وسيتم تنفيذ البرنامج الفرعي بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المعنية بأمن الطاقة واستخدامها على نحو مستدام، مع التركيز على البحوث والتعاون الإقليمي في آن معاً.

الولايات التشريعية

يقترح حذف قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، من قائمة الولايات التشريعية.

قرارات الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٠/٢٠١٥ إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١/٧١ إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥

البرنامج ١٧

التنمية الاقتصادية في أوروبا

٨٦ - التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية في أوروبا، على الفقرة ١٧-٩ من التوجه العام؛ والفقرة ١٧-١٧ من استراتيجية البرنامج الفرعي ١، البيئة؛ والفقرة الفرعية ١٧-١٩ (ج) من استراتيجية البرنامج الفرعي ٢، النقل؛ والفقرة ١٧-٢٣ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٣، الإحصاءات؛ والفقرة ١٧-٢٦ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٤، التعاون والتكامل الاقتصادي؛ والفقرة ١٧-٣٣ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٥، الطاقة المستدامة؛ والفقرة ١٧-٣٦ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٦، التجارة؛ والفقرة ١٧-٤١ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٧، الغابات والأخشاب؛ والفقرة ١٧-٥١ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٨، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان.

التوجه العام

الفقرة ١٧-٩ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٨٧ - سيساهم البرنامج بنشاط في المتابعة والتنفيذ المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اعتمد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية،

واستعراض برنامج عمل ييجين بعد مرور عشرين عاما على اعتماده، والاستعراض العشري الشامل لبرنامج عمل الماتي.

البرنامج الفرعي ١ البيئة

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-١٧ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٨٨ - ستشمل الأنشطة الأخرى تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، إلى جانب تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ٢ النقل

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٧-١٩ (ج) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٨٩ - من أجل تحقيق الأهداف المحددة في المجالات الفنية الأربعة أعلاه، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

(ج) إجراء متابعة فعالة للنتائج المتعلقة بالنقل الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والإسهام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

البرنامج الفرعي ٣ الإحصاءات

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٢٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٩٠ - سيعمل البرنامج الفرعي على الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع التركيز على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى قياس التنمية المستدامة بوجه خاص؛ والعولمة؛ والسكان والفقر وعدم المساواة؛ والتشجيع على تحديث عملية إنتاج الإحصاءات، بما في ذلك استخدام المعلومات الجغرافية المكانية؛ وبناء القدرات، مع مراعاة آخر التطورات المنهجية والتكنولوجية في مجال الإحصاءات الرسمية. وسيجري

العمل في تعاون وثيق مع خبراء من الدول الأعضاء في اللجنة والمنظمات الدولية عن طريق أفرقة خبراء تؤدي مهام معينة في إطار زمني محدد، وسيتمخض العمل عن وضع مبادئ توجيهية منهجية وعملية، بما في ذلك مواد التدريب.

البرنامج الفرعي ٤ التعاون والتكامل الاقتصاديان

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٢٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٩١ - ستتولى شعبة التعاون الاقتصادي والتجارة وإدارة الأراضي المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي. وسيُسهّم البرنامج الفرعي في متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة، وبصفة خاصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار والقدرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

البرنامج الفرعي ٥ الطاقة المستدامة

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٣٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٩٢ - ستتولى شعبة الطاقة المستدامة المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي. وسيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز الحوار الدولي في مجال السياسة العامة والتعاون بين الحكومات، وقطاعات الطاقة وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيُسهّم هذا العمل في تعزيز تنمية الطاقة المستدامة في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما يحسن فرص الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة للجميع في هذه الدول في إطار مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيف البصمة الكربونية لقطاع الطاقة. وسيركز البرنامج الفرعي على المسائل المتعلقة بأمن الطاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وإنتاج الكهرباء من أنواع الوقود الأحفوري بوسائل أقل تلويثاً، ومصادر الطاقة المتجددة، واستخراج غاز الميثان من مناجم الفحم، وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة والمعادن والغاز الطبيعي. وسيتواصل في إطار البرنامج الفرعي الحوار المتعلق بأمن الطاقة والإسهام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٦ التجارة

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٣٦ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٩٣ - ستتولى شعبة التعاون الاقتصادي والتجارة وإدارة الأراضي المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي. وسيسهم البرنامج الفرعي في إقامة نظام تجاري مفتوح يستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به ويخلو من التمييز، لا سيما في أقل البلدان نمواً من الناحية الاقتصادية والبلدان النامية غير الساحلية الواقعة في منطقة اللجنة. وسيأخذ في الاعتبار الاعتراف الدولي بالتجارة باعتبارها أداة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وزيادة مستوى التكامل الإقليمي عن طريق مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٧ الغابات والأخشاب

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٤١ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٩٤ - سيعزز البرنامج الفرعي الإدارة المستدامة للغابات عن طريق استخدام منتجات الغابات استخداماً سليماً وقانونياً (بما في ذلك المواد الأولية، والطاقة، وخدمات النظم الإيكولوجية للغابات)، استناداً إلى السياسات المناسبة ومن خلال المؤسسات المختصة. وستسترشد أولويات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، في المقام الأول، بنتائج الدورة المشتركة للجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية، التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الأوروبية للغابات، التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (ميتزا ٢٠١٣). وسيدعم البرنامج الفرعي وضع سياسات شاملة لعدة قطاعات ولعدة مؤسسات من أجل تعزيز الإدارة المستدامة والسليمة للغابات تمشياً مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، يسهم البرنامج الفرعي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق دعم الإدارة المستدامة للغابات والتربة والمراعي، ومن خلال رصد حالة الغابات وما لها من أثر في التخفيف من تغير المناخ.

البرنامج الفرعي ٨ الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-٥١ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

٩٥ - سيساهم البرنامج الفرعي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مجالي الطاقة وحماية البيئة وغير ذلك من المواضيع المتصلة بالإسكان، والتخطيط الحضري، وإدارة الأراضي، والديناميات السكانية.

الولايات التشريعية

يقترح حذف قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الأفلية، من قائمة الولايات التشريعية.

قرار الجمعية العامة

٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
(خطة عمل أديس أبابا)
١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج الفرعي ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩٦ - التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الفقرات ٣-١٨، و ٦-١٨ و ١٦-١٨، و ١٧-١٨ من التوجه العام؛ والفقرة ١٨-٣٦ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٥، التنمية الاجتماعية والمساواة؛ والفقرة الفرعية ١٨-٤٥ (ج) من استراتيجية البرنامج الفرعي ٧، السكان والتنمية؛ والفقرتين ١٨-٤٩ و ١٨-٥١ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٨، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية؛ والفقرة ١٨-٥٦ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٩، الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية؛ والفقرة الفرعية ١٨-٦٢ (ج) من استراتيجية البرنامج الفرعي ١٠، تخطيط الإدارة العامة؛ والفقرتين ١٨-٦٨ و ١٨-٧٠ من استراتيجية البرنامج الفرعي ١١، الإحصاءات؛ وعلى الهدف والفقرة ١٨-٧٣ من استراتيجية البرنامج الفرعي ١٢، الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا

الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايي؛ والفقرة ١٨-٧٧ من استراتيجية البرنامج الفرعي ١٣، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي.

التوجه العام

الفقرة ١٨-٣ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٩٧ - ستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التي تتقاسمها مع جميع اللجان الإقليمية، ودعم ركيزة التنمية في الأمم المتحدة، وتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والإقليمي، والتشجيع على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما نتج عنها من أهداف إنمائية متفق عليها دولياً، وتيسير التنمية المستدامة من خلال المساعدة على سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بين بلدان المنطقة ذاتها وفيما بينها وبين الاقتصادات الصناعية.

الفقرة ١٨-٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٩٨ - تُستمد المبادئ التوجيهية الرئيسية والتوجه الشامل فيما يتعلق بصياغة الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمنبثقة من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، علاوة على مجموعة أهداف التنمية المستدامة الجديدة المستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الفقرتان ١٦-١٨ و ١٧-١٨ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

٩٩ - تحقيقاً لتلك الغاية، ستشدد اللجنة على الأنشطة التحليلية والمعارية وأعمال الدعوة وبناء القدرات لتعزيز تصميم الاستراتيجيات والسياسات العامة في مجال التنمية المستدامة ولتيسير مواصلة رصد تنفيذها عملياً في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستؤدي الخدمات التنفيذية في مجالات المعلومات المتخصصة والتعاون التقني والتدريب إلى تعزيز التعاون والعمل في إطار شبكات وتبادل الممارسات الجيدة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، بما يشمل التعاون بين بلدان الجنوب.

١٠٠ - وستواصل اللجنة العمل على متابعة مؤتمرات القمة العالمية متكاملة وشاملة من منظور إقليمي، لا سيما نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وعلى صياغة النهج الذي ستتبعه المنطقة إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتحقيقاً لذلك الغرض، سوف

تعزز اللجنة دورها الريادي بصفتها الجهة الداعية إلى انعقاد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي، وذلك من أجل تنسيق برامج عمل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المنطقة، التي تعمل تحت رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وستواصل اللجنة مشاركتها النشطة الرامية إلى تعزيز التنسيق الفني فيما بين جميع الكيانات المشاركة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي ٥ التنمية الاجتماعية والمساواة

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٣٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٠١ - ستتولى شعبة التنمية الاجتماعية المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستعمل في تعاون وثيق مع الشعب الأخرى في اللجنة، لا سيما شعبة الشؤون الجنسانية، والمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك مع المقرر دون الإقليمي التابع للجنة ومع مكاتبها الوطنية، ومع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وستأخذ الاستراتيجية في الحسبان الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، المنبثقة من المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما الأهداف المستمدة من خطة مؤتمر ريو + ٢٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٧ السكان والتنمية

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٨-٤٥ (ج) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٠٢ - ستمثل الاستراتيجية في ما يلي:

(ج) تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة في مجالات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتطبيق استراتيجية تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ورصد تحقيق الأهداف والغايات المستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٨ التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٤٩ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٠٣ - ستضطلع شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية بالمسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، وستعمل بتنسيق وثيق مع المكاتب والشُعَب الأخرى التابعة للجنة، بهدف تعميم اتباع النهج الشامل إزاء التنمية المستدامة في برنامج عمل اللجنة، وخاصة فيما يتعلق بالأهداف المتصلة بتغير المناخ والتنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الفقرة ١٨-٥١ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٠٤ - يشمل المجال الثاني استدامة المستوطنات البشرية، ويتطرق إلى مسائل مثل التنمية الحضرية والمدن المستدامة واستغلال الأراضي والمناطق الحضرية الكبيرة. وفي عام ٢٠١٦، سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، وسيكون من بين أولى المؤتمرات العالمية التي تعقد بعد الموافقة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيشارك البرنامج الفرعي في العملية بتقديم مقترحات من أجل مواجهة التحديات المقبلة. وإضافة إلى ذلك، سيكتسي الدعم المقدم إلى الاجتماع الإقليمي للوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى المعنيين بالإسكان والتنمية الحضرية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أهمية بالغة في تطبيق نتائج الموئل الثالث في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٩ الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٥٦ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٠٥ - ستضطلع شعبة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية بالمسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، بالتعاون الوثيق مع الشُعَب والمكاتب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخاصة شعبة التجارة الدولية والتكامل، وشعبة تمويل التنمية، وشعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، وشعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة، ومع مقر اللجنة دون الإقليمي في المكسيك. وستشمل الاستراتيجية تزويد الجهات المعنية في المنطقة بالدراسات التحليلية والمعلومات والبيانات المنظمة المتعلقة بتنظيم وإدارة الموارد

الطبيعية وتوفير المرافق العامة وخدمات الهياكل الأساسية في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ١٠ تخطيط الإدارة العامة

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ١٨-٦٦ (ج) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٠٦ - سيركز معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أنشطته البحثية وما يذله من جهود التعاون والتدريب في المجال التقني على تعزيز قيام فكر جديد بشأن التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

(ج) التنسيق بين مستويات الحكومة، بدءاً من خطة التنمية العالمية وحتى العمل على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك التعبير على الصعيد الإقليمي عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ واللامركزية وتعزيز القدرات في مجال التنمية المحلية؛ والتغيير الهيكلي والتقارب الإقليمي؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط للميزانية؛ والتخطيط لاستخدام الأراضي وتقييم المنافع العامة البيئية.

البرنامج الفرعي ١١ الإحصاءات

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٦٨ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٠٧ - ينبغي التشديد على خاصيتين هامتين تميزان استراتيجية هذا البرنامج الفرعي. فمن ناحية، سيتم تنفيذ الأنشطة بالتنسيق الوثيق مع المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، التابع للجنة. وتعكس أنشطة البرنامج الفرعي الأولويات المواضيعية التي حددها المؤتمر، في إطار نظره في الحسابات القومية والحسابات البيئية والإحصاءات الاقتصادية والبيئية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومجموعة أكبر من التدابير المتعلقة بالرفاه والمؤشرات الاجتماعية. وسيضطلع البرنامج الفرعي بدور المنسق للأنشطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما يشمل الأنشطة المشتركة مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال الإحصاءات. ومن المتوخى

أيضاً أن يجري التعاون مع الوكالات الدولية الأخرى (مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، ومع أفرقة الخبراء الدولية، مثل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. وسيعرض البرنامج الفرعي تجربة المنطقة الإقليمية واهتماماتها في مناسبات عالمية، مثل المناسبات التي تنظمها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

الفقرة ١٨-٧٠ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٠٨ - فيما يتعلق بالعمل المشترك مع سائر شعب اللجنة، سيولى اهتمام خاص لتنفيذ المؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين بالتعاون مع شعبة الشؤون الجنسانية؛ وتقديم الدعم في مجال استخدام المؤشرات الاقتصادية والبيانات الديمغرافية بالتعاون مع شعبي التنمية الاقتصادية والسكان على التوالي؛ وتزويد شعبة التنمية الاجتماعية ببيانات مستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية ومن المؤشرات الاجتماعية الأخرى؛ ووضع مؤشرات بيئية بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية وشعبة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية؛ وتوفير معلومات في هذا الصدد من أجل رصد التقدم المحرز في المنطقة نحو تحقيق غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ١٢ الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي والمكسيك

هدف المنظمة: تحقيق نمو دينامي وتنمية مستدامة وشاملة ومنصفة في إطار مؤسسي وديمقراطي متين وإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف المحددة نتيجة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٧٣ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٠٩ - سينفذ المقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك هذا البرنامج الفرعي الذي يركز على بلدان برزخ أمريكا الوسطى، وكوبا والجمهورية الدومينيكية، وهايتي، والمكسيك، وذلك بالتنسيق الوثيق مع شعب اللجنة ومكاتبها الأخرى. وستراعي الاستراتيجية المتبعة، بشكل خاص، البنود الواردة في هذا الشأن ضمن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف المنبثقة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما ما يتصل منها بالقضاء

على الفقر المدقع والجوع، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكفالة الاستدامة البيئية، وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية.

البرنامج الفرعي ١٣ الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٧٧ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١١٠ - بنيت الاستراتيجية على أربع ركائز. أولاً، سيجري تنفيذ الأنشطة في سياق التنسيق والتعاون مع الشعب الأخرى التابعة للجنة ومع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ثانياً، سيعمل المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي على ضمان استمرار التواءم مع احتياجات المنطقة دون الإقليمية، بوصفه أمانة للجنة التنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي، من خلال التوافق مع التوجيهات التي تقدمها اللجنة وتحديد المجالات ذات الأولوية والتحديات الإنمائية. ثالثاً، في سياق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ستيسر الأنشطة مشاركة بلدان منطقة البحر الكاريبي بنشاط في متابعة المؤتمرات العالمية، بما في ذلك تلك المستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. رابعاً، سيتم اتباع نهج متعدد التخصصات في الاستجابة لاحتياجات التنمية في البلدان التي يخدمها البرنامج الفرعي، من خلال ما يلي: (أ) تمويل التنمية، وإدارة المالية العامة، وتنويع الأسواق، في سياق استيعاب اقتصادات منطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي؛ (ب) توسيع نطاق آلية الرصد لقياس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس؛ (ج) تيسير تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع من أجل التنمية وإدارة المعرفة؛ (د) تعزيز دور التنمية الاجتماعية في سياق عملية التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً؛ (هـ) تعزيز القدرات الإحصائية لدى بلدان منطقة البحر الكاريبي لدعم رسم سياسات أكثر فعالية مرتكزة على الأدلة.

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة

٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
(خطة عمل أديس أبابا)
١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

١١١ - تأخذ التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين للبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، في الاعتبار قراري الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ و ١/٧٠.

١١٢ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، يُقترح إدخال تنقيحات على الهدف ومؤشر الإنجاز (د) '١' والفقرة ١٩-٤١ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصاديان؛ والإنجاز المتوقع (ب) من البرنامج الفرعي ٤.

١١٣ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١/٧٠، يُقترح إدخال تنقيحات في إطار التوجه العام، وتحديدًا على الفقرات ١٩-٥ و ١٩-٧ و ١٩-٨ و ٢٥-١٩؛ والفقرتين ١٩-٣٢ و ١٩-٣٤ من استراتيجية البرنامج الفرعي ١، الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة؛ وإضافة إنجاز متوقع جديد (د) مع مؤشرين من مؤشرات الإنجاز ذات الصلة؛ وإدخال تنقيحات على الفقرة ١٩-٣٧ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية؛ والفقرة ١٩-٤٢ من استراتيجية البرنامج الفرعي ٣، والإنجاز المتوقع (أ) ومؤشر الإنجاز المتصل به '١' من البرنامج الفرعي ٤، والإنجاز المتوقع (ج) من البرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة.

التوجه العام

الفقرة ١٩-٥ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١١٤ - ستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بوصفها الذراع الإقليمية للأمم المتحدة، سعيها لتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، من أجل التشجيع على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودعم التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي من خلال سد الفجوات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الأعضاء في اللجنة.

الفقرة ١٩-٧ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١١٥ - ستؤثر الولايات الناجمة عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تأثيرا كبيرا على عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الفقرة ١٩-٨ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١١٦ - وبغية الوفاء بالأولويات الإقليمية والعالمية المنشأة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مشاورات داخلية مكثفة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح من أجل أن تكفل مساهمته في وضع رؤيتها للسنوات الأربع (٢٠١٥-٢٠١٩).

الفقرة ١٩-٢٥ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١١٧ - أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في وثيقته الختامية على الحاجة إلى وضع إحصاءات قابلة للمقارنة وموثوقة بشأن التنمية المستدامة. وقدمت البلدان الأعضاء والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، الدعم إلى اللجان الإقليمية في جمع وتصنيف الإحصاءات الرسمية. والتزمت البلدان الأعضاء أيضا بتعبئة الموارد المالية وبناء قدرات البلدان النامية على إعداد بيانات إحصائية ذات صلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ١ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٣٢ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١١٨ - ستضطلع شعبة سياسات التنمية المستدامة بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وتولّد التحديات المعقدة والمتراكبة والتوترات الاجتماعية والسياسية الراهنة الشعور بالحاجة الملحة إلى تضافر الجهود الرامية إلى تعزيز أوجه الترابط بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتشمل التحديات الإقليمية زيادة الطلب على الغذاء، والمياه والطاقة، مما يؤدي إلى الاستخدام غير المستدام للموارد وانعدام الأمن الغذائي؛ وإلى أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك؛ وإلى عدم الكفاءة في استخدام الطاقة في القطاعات المنتجة والمستهلكة الرئيسية، فضلا عن تغير المناخ وتأثيره على الموارد الطبيعية.

الفقرة ١٩-٣٤ من الوثيقة A/69/6/Rev.1 (فقرة فرعية جديدة (و))

١١٩ - ستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بما يلي:

(و) مساعدة الدول الأعضاء على مواءمة خططها الوطنية في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

(ز) تعزيز النهج الإقليمية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، عن طريق دعم وضع آليات لمعالجة الآثار المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك الآليات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دراسة تقييمات الآثار ومواطن الضعف، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بذلك بغية الاسترشاد بها في عمليات صنع السياسات، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مفاوضاتها ورسم سياستها العامة.

البرنامج الفرعي ٢ التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات اجتماعية قائمة على احترام الحقوق تعزز العدالة الاجتماعية وتؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وشاملة وتشاركية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة (د) '١' زيادة عدد الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي بفعالية لخدمة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمشاركة	في الأنشطة الرامية إلى تنفيذها.
'٢' زيادة عدد المناسبات التي تشارك فيها الدول الأعضاء في حوارات إقليمية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها	

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٣٧ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٢٠ - ستتولى شعبة التنمية الاجتماعية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وأثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستعتمد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على الخبرة المكتسبة أثناء فترات السنتين السابقتين للدفاع عن مبادئ العدالة الاجتماعية باعتبارها إطاراً توجيهياً لوضع السياسات العامة. وسيولى اهتمام خاص إلى: تعزيز وتنفيذ السياسات التي تشجع على الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتعالج الأبعاد الاجتماعية للفقر؛ وتعميم مراعاة مسائل رئيسية تتعلق بالسكان والتنمية البشرية في أثناء وضع السياسات، والتركيز على النهوض بالشباب والهجرة الدولية؛ ودعم التنمية القائمة على المشاركة وإشراك المجتمع المدني. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بمعالجة احتياجات الدول الأعضاء في مجال القدرة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، مع

التركيز بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٣ التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي

الإججازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(د) وضع البلدان الأعضاء والمؤسسات الإقليمية سياسات وآليات تنفيذية ترمي إلى تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية	(د) وضع البلدان الأعضاء والمؤسسات الإقليمية سياسات وآليات تنفيذية ترمي إلى تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية
	١' عدد البلدان الأعضاء التي تتخذ خطوات نحو تنسيق سياساتها المالية والنقدية وفقا للالتزام بخطة عمل أديس أبابا

الاستراتيجية

الفقرتان ١٩-٤١ و ١٩-٤٢ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٢١ - ستتولى شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. والولايات التشريعية لهذا البرنامج الفرعي هي: تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ بشأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (*A/67/769*)، وعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، والوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، التي تشمل توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونظام النقل المتكامل في المشرق العربي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والإسكوا.

١٢٢ - وستعزز الإسكوا النمو العادل والاستدامة، والتكامل الإقليمي والحوكمة الاقتصادية من خلال دعم الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات تقوم على الحوكمة الرشيدة؛ ووضع وتنفيذ خطط وسياسات اقتصادية تخدم مصالح الفقراء وتقوم على الأدلة؛ والعمل من أجل توفير وظائف لائقة وتنافسية للرجال والنساء وتحسين إمكانية الحصول عليها؛ وتعزيز السياسات وآليات التنفيذ التي تهدف إلى تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية؛ وتعزيز التكامل الإقليمي، مما يمكن أن يسرع وتيرة التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٤ تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال بناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تسخر التكنولوجيا والابتكار وفق الاحتياجات الإنمائية الإقليمية ونتائج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' عدد المؤسسات العامة التي تعتمد استراتيجيات وخرائط طريق و/أو حلولاً للتشجيع على الابتكار التكنولوجي الذي يعزز النمو الاقتصادي ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	(أ) تقوم الدول الأعضاء بوضع أو تحديث استراتيجيات وسياسات تعزز الموارد البشرية والابتكار والتكنولوجيا الحديثة من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة في مجالي الاقتصاد والمعلومات باعتباره النموذج الجديد للعمالة والنمو الاقتصادي المستدام ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
٢' عدد الدول الأعضاء التي تضع أو تحدّث استراتيجيات وسياسات تسخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات لتعزيز أثرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	(ب) تنسق الدول الأعضاء عملية تنفيذ السياسة المتوائمة والأطر القانونية والتنظيمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تطوير البرامج والخدمات الإقليمية تماشياً مع خطة عمل أديس أبابا
٣' ازدياد عدد المبادرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تهدف إلى بناء مجتمع المعرفة و/أو التشجيع على إقامة شراكات تكميلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية	

البرنامج الفرعي ٥

استخدام الإحصاءات لوضع سياسات قائمة على الأدلة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' عدد الاستراتيجيات المعتمدة لغرض المواءمة بين الإحصاءات في المنطقة والتي تم التوصل إليها بالتعاون بين الإسكوا والمكاتب الإحصائية الوطنية	(ج) اعتماد المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية اتفاقات ومبادئ توجيهية للمواءمة بين الإحصاءات الرسمية وجعلها قابلة للمقارنة بما في ذلك المنهجيات والعمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة
٢' ازدياد عدد الاتفاقات والمبادئ التوجيهية التي وضعت تحت إشراف الإسكوا واعتمدها اللجنة الإحصائية للإسكوا أو هيئة إحصائية أخرى في المنطقة	

الولايات التشريعية

يقترح حذف قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة للألفية، من قائمة الولايات التشريعية.

قرار الجمعية العامة

٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ٢٠

حقوق الإنسان

١٢٣ - تراعي التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ٢٠، حقوق الإنسان، على الفقرتين ٢٠-١ و ٢٠-٢ من التوجه العام؛ وفي إطار البرنامج الفرعي ١، تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل، على لفقرتين الفرعيتين ٢٠-١٠ (د) و (هـ) من استراتيجية الفرع بء، الحق في التنمية، والإنجاز المتوقع (ج) ومؤشر الإنجاز المتصل به، والفقرة ٢٠-١١ (أ) من استراتيجية الفرع جيم، البحث والتحليل.

التوجه العام

الفقرتان ٢٠-١ و ٢٠-٢ من الوثيقة A/69/6/Rev.1

١٢٤ - يتمثل الهدف العام لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية تمتع الجميع على نحو فعال بجميع حقوق الإنسان. ويستمد هذا البرنامج ولايته من المواد ١ و ١٣ و ٥٥ و ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة؛ ومن إعلان وبرنامج عمل فيينا، بما يشمل مبادئهما وتوصيائهما، وكان قد اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وأقرتهما الجمعية العامة لاحقا في قرارها ١٢١/٤٨؛ ومن قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ الذي أنشئ بموجبه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي اعتمدها الأمم المتحدة؛ ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة؛ وقرارات ومقررات الهيئات المعنية برسم السياسات، ومن بينها بصفة خاصة قرارات الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧ بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات، و ١/٦٠ بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، و ٢٥١/٦٠ و ٢٨١/٦٥ بشأن مجلس حقوق الإنسان واستعراض أعماله، و ١/٧٠ بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وستسترشد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا بالقانون الدولي الإنساني، حسب مقتضى الحال.

١٢٥ - وستسترشد هذا البرنامج بمبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم التجزئة واللاانتقائية في إزالة العقبات التي تعترض سبيل الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والحيلولة دون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون مع الأطراف ذات الصلة. ويتولى البرنامج تطبيق إرادة وعزم المجتمع الدولي تطبيقا عمليا كما يتجلى من خلال الأمم المتحدة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تحدد ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية للتنمية المستدامة ترمي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما يكفل لكافة البشر القدرة على تفعيل طاقاتهم الكامنة في جو من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية، وعدم إغفال أي كان. وتبني على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو المبين في قراري الجمعية العامة ٢/٥٥ و ١/٦٥. ويؤدي برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورا في جعل التنمية عادلة ومستدامة وملبية لحاجات الناس، وفي منع نشوب النزاعات وتسويتها.

البرنامج الفرعي ١ تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل

باء - الحق في التنمية

الاستراتيجية

الفقرتان الفرعيتان ٢٠-١٠ (د) و (هـ) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٢٦ - سيتتبع هذا الجزء من البرنامج الفرعي استراتيجية متعددة الأبعاد لدعم تنفيذ الحق في التنمية وفقا للإعلان المتعلق بالحق في التنمية وإعلان وبرنامج عمل فيينا وغير ذلك من الولايات ذات الصلة. وستركز الاستراتيجية على ما يلي:

(د) التشجيع على تعزيز الحق في التنمية وحمايته في الشراكات الإنمائية العالمية على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق الدعوة وإقامة شبكات من العلاقات وتقديم المشورة الفنية وإقامة الشراكات وغير ذلك من أشكال التعاون؛

(هـ) التشجيع على إعمال الحق في التنمية في إطار تقديم المساعدة التقنية إلى الدول التي تطلبها، مع مراعاة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، كورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما وُجدت، والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأطر الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك عبر التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛

جيم - البحث والتحليل

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(ج) تعزيز مساهمة مفوضية حقوق الإنسان في تحقيق (ج) زيادة عدد الأنشطة المنفّذة والتدابير المتخذة إسهاما
أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال

الاستراتيجية

الفقرة الفرعية ٢٠-١١ (أ) من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٢٦ - سيضطلع هذا الجزء من البرنامج الفرعي بمسؤولية تعزيز البحث في المسائل والمشاكل والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وتحليلها، وتطوير الخبرات وتطبيقها على المواضيع والمنهجيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيضطلع أيضا بمسؤولية توحيد الخبرات الموضوعية في مجال حقوق الإنسان ومواصلة تطويرها وتعزيزها لدعم الانخراط الفعال مع

البلدان ومع الشراكات على الصعيدين العالمي والوطني، وقيادة الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة للتغلب على التحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان. وستستخدم الخبرات المعززة لدعم الجهود التي تبذلها الدول في التغلب على الثغرات في أعمال حقوق الإنسان، كما ستشكل الأساس الذي ستستند إليه مفوضية حقوق الإنسان للعمل في مجالات التعاون التقني والدعوة والتدريب ووضع السياسات والتحليل والحماية وإسداء المشورة إلى الشركاء على جميع المستويات. وستركز الاستراتيجية على ما يلي:

(أ) الدعوة إلى عدم إمكانية تجزئة جميع حقوق الإنسان، وترابطها وتشابكها، وذلك بتعزيز الخبرات على المستويين الموضوعي والمنهجي؛ وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛ وإقامة الشراكات وتوطيدها لتعزيز القدرات الوطنية في مجالات سيادة القانون والديمقراطية والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ واتباع نهج قائمة على حقوق الإنسان لإزاء التنمية ومكافحة الإرهاب وتدابير مكافحة الاتجار بالبشر وإزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر؛ وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب؛ وحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية؛ والمساهمة في القضاء على جميع أشكال التمييز والعنصرية بما في ذلك أشكالها المعاصرة، والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وتعزيز احترام تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة والحريات الأساسية بوسائل منها مكافحة التمييز؛

الولايات التشريعية

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

البرنامج ٢٢

اللاجئون الفلسطينيون

١٢٨ - تراعي التعديلات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وعلى وجه التحديد، يقترح إدخال تنقيحات في إطار البرنامج ٢٢، اللاجئين الفلسطينيون، على الفقرة ٢٢-٦ من التوجه العام.

التوجه العام

الفقرة ٢٢-٦ من الوثيقة *A/69/6/Rev.1*

١٢٩ - تتماشى استراتيجية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مع أهداف التنمية المستدامة. ويندرج عنصر الفقر وحقوق الإنسان، وهما عنصران مهمان من عناصر الأهداف، في صميم استراتيجية الأونروا المتوسطة الأجل. ففيما يتعلق بالفقر، تقرّ الأهداف والاستراتيجية المتوسطة الأجل كلاهما بأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد وبأن الحد منه والقضاء عليه لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال استجابة منسقة ومتعددة القطاعات. وتركز الأهداف على تحقيق الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين وإيجاد مجتمعات يسودها السلام وشاملة للجميع تستجيب للاحتياجات الصحية المتغيرة، وتوفير التعليم الجيد بشكل عادل وشامل للجميع، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والحد من أوجه التفاوت، من بين أمور أخرى.

قرار الجمعية العامة

١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠